أولا: موضوع البحث وأهميته:

إن موضوع البحث وهدفه كما يفهم من عنوانه **"آليات التأويل وضوابطه بين القدامى والمحدثين، من الرؤية البيانية إلى الرؤية التأويلية"** هو استخلاص الآليات التأويلية التي اعتُمِدت في تأويل النصوص الأدبية عند القدامى والمحدثين، وتتبع مدى تطور استثمار هذه الآليات، واعتمادها في تأويل النص الإبداعي من الرؤية البيانية التي ركزت بالدرجة الأولى على صياغة شروط لإنتاج خطاب بليغ من جهة، وعلى صياغة قوانين تأويلية تهدف إلى تقنين التأويل وضبطه خدمةً للقرآن الكريم، وحمايته من كل شائبة من جهة أخرى، إلى الرؤية التأويلية التي انطلقت مع المحدثين من مبدإ تعدد التأويلات، وانفتاحها.

وتكمن أهمية البحث في كونه يرتبط بالتأويل باعتباره نشاطا حيويا يفرض نفسه على المتلقّي فرضا، وخاصة في عصرنا الراهن، حيث يفرض عليه البحث في تطوراته، وأنساقه، وآلياته، وخاصة في مجال الدراسات الأدبية؛ إذ يجد هذا الأخير نفسه ملزما به حينما يشعر أن المعنى الظاهر غير كاف، وليس هو المقصود، وأن هناك معاني خفية متوارية خلف المعنى السطحي المباشر.

وإذا كنا نشدد على ضرورة النشاط التأويلي وأهميته، وعلى وظيفته العظمى في التفاعل مع النصوص تفاعلا عميقا بنّاء ومثمرا، فإننا نقصد هنا نوعا معينا من التأويل، وهو المتسم بالدقة، والموضوعية، والنضج، والمتأسس على ضوابط، وآليات، وقواعد تكسبه الشرعية، وتحميه من السقوط في العبثية والتعمية، والهويّ في الذاتية المفرطة.

فنحن إذ نؤمن بفاعلية النشاط التأويلي ونجاعته، لانقصد ذلك التأويل العشوائي الشاذ غير المشروط الذي يخبط فيه المؤوِّل خبط عشواء، فلا يزيد النص الأدبي إلا تعمية وإبهاما تحت ذريعة التعددية والانفتاح اللامتناهي الذي يكرس النزعة العدمية، ولا ينبني معارف ترتكز على أسس علمية، وعلى مبررات نصية مقبولة، وإنما نقصد هنا ذلك التأويل البنّاء المشروط والمضبوط بآليات وقواعد تؤهله إلى أن يرقى بالنص المؤوَّل إلى أرقى درجات الوضوح والجلاء، وتكسبه مشروعية حمل صفة منهج.

ومن بين الآليات التي أثبتت فاعليتها وقدرتها على استشفاف المعاني الخفية المضمرة للنصوص: مراعاة البُنَى اللغوية بمختلف مستوياتها من صرف، ونحو، وبلاغة، ومراعاة البعد التداولي للغة، من خلال استحضار السياق بوجهيه المقالي والمقامي، وكذا مراعاة المقصدية، والإيمان بتداخل النص مع غيره من النصوص، سواء كانت من جنسه أو من غير جنسه، مما يفرض على المتلقي الانطلاق من البحث عن النصوص التي يتناص معها العمل الأدبي محوّلا إياها ومضفيا عليها من معين تجربته الخاصة. ولا أدل على حيوية هذه الآليات ونجاعتها من امتدادها إلى النظرية النقدية الحديثة، رغم اختلاف المنطلقات والرؤى أحيانا.

وهذا يعني أن موضوعي ليس محصورا في عرض تاريخ التأويلية في نسختيها العربية والغربية، أو التفصيل في بسط مذاهبها ومستوياتها، وخلفياتها المعرفية والإيديولوجية، وإنما سينصب مجهودي على توضيح الآليات والضوابط التي تخرج التأويل من دائرة العشوائية والذاتية المغالية، وتوجه المؤول نحو التأويل الأجود والأمكن؛ فالتأويل الموفق والعميق والبنّاء ـ في نظري ـ ينبني على امتلاك كفايات تأويلية تعتمد معايير وقوانين نبرر بها تخريجاتنا وتأويلاتنا، على اعتبار أن المعنى ليس أرضا سِيسَاءَةً مُنقادة، وليس معطى مُجَخّى على سرير النص يُسلم قياده لكل من طرق بابه، بل إنه لا ينكشف عن طوع لحُذّاق المؤولين الذين يعضّون على العلوم والمعارف بضرس قاطع، بلْه أن ينكشف أمام ذوي الثقافة العجفاء والقدرات الهزيلة، وخاصة تلك النصوص العصماء المفتوحة المتشظية التي تتناثر أجزاؤها تناثر القِعْب وقد صكّه الحجر، والتي تضمر أكثر مما تظهر، وتضمِّن أكثر مما تعيِّن، وتقوم على خرق المألوف وتقويضه، والاستعاضة عن ذلك بالترميز والغموض والانزياح، مما يجعل القارئ مطالبا أمامها بشحذ معارفه وقدراته اللغوية والتحليلية، واعتماد آليات إجرائية كفيلة بإسعافه، وإلا أَقْعَى أمامها عاجزا خاسئا دون تحقيق مُنْيته.

فالمؤول إن لم يكن متأبطا لآليات وخطى إجرائية فعالة تتأسس عليها استراتيجيته التأويلية قَمَشَ من المعاني سَطحِيَّها، واكتفى منها بما قَلّ وقصُر، وكان مثل عاشٍ لا يبصر

في ظل عتمة النص وغموضه سوى أطياف مبهمة لا تتجاوز الدلالة الحرفية في أحسن الأحوال، فتظل النصوص بالنسبة له مُغَلْغَلَة غامضة تأبى الانقياد له.

إلا أنني وإن كنت أومن بضرورة اتباع مسار استدلالي ينطلق من المعطيات النصية والسياقية في تأويل النصوص، وأشدد على ذلك في كل فصل من فصول البحث، فإنني لا أدعو في مقابل ذلك إلى تبنّي النظرة الأحادية والانطلاق من فرضية امتلاك الحقيقة، والإمساك بخيوط المعنى النهائي التي تظل دائما منفرطة، بل على العكس من ذلك تماما، لا أنكر أن النص حمّال معان، وأن القراءات تظل متعددة متناسلة بتعدد قرائها، وتفاوت قدراتهم وكفاياتهم اللغوية والموسوعية، فمتى اغترّ المؤول بتأويل معين وسكن إليه إلا نسفه تأويل آخر، وأثبت أفونه وقصوره، سواء من طرف المؤول نفسه، أو من غيره، لدرجة يغدو فيها الباحث عن المعنى الحقيقي النهائي كمن يحمل صخرة سيزيف كلما اغتر بقربه من الوصول إلى السطح عاد إلى السفح خائبا يجر أذيال الهزيمة والفشل، وكذا الباحث عن المعنى النهائي.

وبالتالي فأنا لا أدعي بأن من التأويلات ما هو صائب، وأن منها ما هو جائر عن قصد السبيل، ولكنني أدعو إلى ضرورة توفر تعليلات ودلائل تدعم التأويل المتبنَّى وتثمّنه، وتبتعد به عن دائرة التقويل.

فصحيح أن التأويلات مجرد احتمالات وأوهام، ولكن ليس وهم عديم الخبرة المفتقِر للوسائل التحليلية الذي لا يكون اقترابه من النص إلا كاللّسع الذي يدب في الجسم فيضره دون أن ينفعه، كوهم المتمرس المثقف الذي إن حرك النص توهج واتّقد، وجاد بأسراره وخباياه.

ثانيا: الفرضية المنطلق منها في البحث وإشكالياته:

لقد انطلقت في بحثي من فرضية أن التأويل ليس فعلا يسيرا مبتذلا قائما على الهوى، بل هو نشاط مسؤول ينبغي أن يتأسس على آليات وضوابط، وينبني على مرجحات قوية، تثمنه وتعضده، وأن يتخذ مسارا استدلاليا قمينا بجعله تأويلا مقبولا ومقنعا، وهذا ليس من مظاهر الديكتاتورية وتجليات الإيديولوجيا كما قد يدعي البعض، بل هو حسب ظني أمر ملحّ

يتطلبه التأويل المسؤول والمثمر، خاصة وأن هناك من المؤولين من يجعل النص مطية ذَلولا لتمرير قناعاته وأفكاره، فيسخره لتحقيق أهدافه ولخدمة مقاصده الشخصية بعيدا عن العلمية والدقة، والموضوعية، ويحمله ما لا يحتمله من مقاصد وأغراض.

وقد أثارت هذه الفرضية التي انطلقت منها في ذهني العديد من الأسئلة التي حاولت الإجابة عنها في البحث أهمها:

ـ هل التأويل ممارسة تنبني على الحرية المطلقة للمؤول وتعتمد على هواه ونزواته؟ أم أنه ممارسة علمية موضوعية ينبغي أن تؤسس على استثمار آليات، وضوابط، ومعززات قوية، خاصة وأن المتلقي يصطدم بتأويلات كثيرة تنثال عليه انثيالا، مما يفرض عليه التسلح بآليات توجهه إلى التأويل الأكثر مقبولية وإقناعا ورجحانا؟

ـ ماهي الآليات والضوابط التأويلية التي اعتمدت في تأويل النصوص الأدبية في المنظومة البيانية العربية؟ وهل كانت هذه الآليات والضوابط مقصورة على النص الأدبي؟ أم أنها آليات مشتركة بين مختلف العلوم العربية من نحو، وبلاغة، وتفسير، وأصول فقه، وعلوم قرآن...؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب فما هي الخلفيات العقدية، والكلامية، والمنطقية التي أثمرت اعتماد هذه الآليات دون سواها عند القدامى؟

ـ هل امتد استثمار هذه الآليات التأويلية إلى النقد الحديث؟ أم تم تجاوزها وبلورة آليات جديدة للتعامل مع النص الأدبي؟

ـ إذا كانت هذه الآليات التي اعتمدت في التراث العربي قد استطاعت الاستمرار والصمود والانتقال إلى النقد الحديث، فهل هذا يدل على كفايتها وفاعليتها في الكشف عن معاني النص الظاهرة والباطنة؟ أم أن ذلك دليل النزعة الوثوقية الدوغمائية التي ترفض تجاوز القديم والانفتاح على ما هو جديد؟

ـ هل تطور التصور النظري لهذه الآليات بين القدامى والمحدثين؟ وما مظاهر هذا التطور؟ وما هي الخلفيات النظرية التي انطلق منها المحدثون في بناء تصورهم لهذه الآليات؟

ثالثا: منهج البحث:

لقد اعتمدت في عرض تصوري منهجا يقوم على الوصف والمقارنة والتحليل، كما استندت في الفصل الرابع والأخير من البحث إلى خلفية نظرية تتمثل في جمالية التلقي في شقها المتعلق بتاريخ الأدب، حيث تتبعت تاريخ تلقيات أبيات المتنبي الحكمية التي انطلقت من مسألة تداخل النصوص، محاولة رصد التطور الذي لحقها من حيث المنطلقات والأهداف.

وقد اعتمدت في عرض تصوري، وفي التدليل على أهمية الآليات التأويلية التي أسلفت الحديث عنها متونا قديمة متعددة تنتمي إلى علوم مختلفة مثل البلاغة، والنحو، والنقد، والتفسير، والأصول، وعلوم القرآن، وقد كان اختياري لهذه المتون راجعا إلى ما تزخر به من أفكار وتصورات وتطبيقات من شأنها أن تثري النشاط التأويلي وتضبطه، كما اعتمدت متونا حديثة ذات خلفيات نظرية مختلفة كاللسانيات التلفظية، والتداولية، والبنيوية، والسيميائية، والأسلوبية، والظاهراتية، والتأويلية. وهذا أمر فرضته طبيعة التأويل نفسه، لأنه نشاط يستثمر كل المعطيات التي من شأنها أن تضيء النصوص الإبداعية باعتبارها فضاءات خلاّقة يتداخل فيها ماهو فردي مع ما هو جماعي، وما هو موضوعي مع ما هو ذاتي، وما هو فنّي مع ما هو علمي، وما هو لغوي مع ما هو مقامي.

كما أن المرحلة النقدية التي نعيشها حرجة تدعو إلى تعدد الوسائل والأدوات، وبالتالي فإن تنوع المعارف والاعتماد على مناهج متعددة مسألة طبيعية، والواعي بطبيعة المناهج والملّم بها يتوصل لا محالة إلى أنه لا تَعَارُض بينها، مادام النص الأدبي نسيجا من المعطيات اللغوية، والبلاغية، والأسلوبية، والنفسية، والاجتماعية، والتاريخية،...إلخ.

رابعا: خطة البحث:

لقد رسمت خطة في البحث تقوم على مقدمة ومدخل تمهيدي، وأربعة فصول يتضمن الأول منها مبحثين، والثاني خمسة مباحث، والثالث والرابع أربعة مباحث، وخاتمة.

فأما المدخل التمهيدي، فقد خصصته لـ **"تعريف التأويلية ونشأتها في المنظومتين العربية والغربية"**، فقسمته تبعا لذلك إلى مبحثين اثنين، تطرقت في الأول منهما إلى تعريف

التأويل عند العرب لغة واصطلاحا، حيث تتبعت معانيه اللغوية في المعاجم العربية. ثم انتقلت إلى بسط أهم التعريفات الاصطلاحية التي قدمت له في الثقافة العربية مركزة أكثر على التعاريف التي صاغها له علماء الأصول والتفسير، على اعتبار أن التأويل العربي الإسلامي قد ارتبط في بداياته بالنص الديني أي بتأويل القرآن الكريم وتفسره. دون أن أنسى إيراد تعاريف بعض المحدثين لهذا الأخير، وهي تعاريف تنم عن تأثرهم بالتأويلية الغربية أو الهيرمينوطيقا، التي تعني عند الغربيين علم التأويل.

وبعد أن بينت العلاقة بين مصطلحي التأويل والتفسير اللذين كثيرا ما وردا مقترنين في مؤلفات القدامى خاصة، عرجت على تعريف التأويلية (الهيرمينوطيقا) عند الغرب الذين ارتبطت عندهم أيضا بالحقل اللاهوتي، لغة واصطلاحا.

أما نشأة التأويلية وأصولها في المنظومتين الفكريتين العربية والغربية، فقد خصصت لها المحور الثاني من هذا المدخل التمهيدي، حيث وضحت أصول التأويلية العربية الإسلامية التي ارتبطت بتأويل القرآن الكريم تحت مسمى التأويل بالرأي.

كما وضحت أصولها في المنظومة الغربية مشيرة إلى أنها ارتبطت عند الغربيين كذلك بتأويل النص الديني، وقد عرضت في هذا السياق لتاريخها باقتضاب، ملمحة إلى أهم روادها بدءا بشلايرماخر، مرورا بدلثاي وهايدغر، وغادامير وريكور، وصولا إلى رائدي جمالية التلقي هانس روبرت ياوس، وفولفغانغ إيزر اللذين احتفيا بدور القارئ في تفجير الطاقات التعبيرية للنص أيما احتفاء، مشددين على العلاقة التفاعلية بين النص والقارئ، باعتبارهما قطبي العملية الإبداعية.

أما الفصل الأول الذي عنونته بـ**"البنيات اللغوية آلية إنتاجية تأويلية"**، فقد قسمته إلى مبحثين تطرقت في الأول منهما إلى تتبع الملامح العامة للنقد والتأويل اللغويين عند القدامى، فرصدت مظاهره عند اللغويين والنحويين، وعند البلاغيين، وكذلك علماء اللغة الذين اهتموا بتأويل النص القرآني، وتفسيره انطلاقا من مقومات لغوية، وعلى رأسهم أصحاب معاني القرآن وإعرابه، حيث تبينت لي بشكل جلي أهمية مراعاة البعد اللغوي في الكشف عن خبايا النصوص. في حين خصصت المبحث الثاني لرصد مظاهر اعتماد البنى

اللغوية في تأويل النص الشعري عند النقاد العرب المحدثين، الذين اكدوا تنظرا وتطبيقا فاعلية هذه الآلية وأهميتها.

في حين قسمت الفصل الثاني المعنون بـ **"البعد التداولي للغة وأثره في عمليتي الإنتاج والتلقي في النظريتين اللغوية والنقدية العربيتين"** إلى خمسة مباحث، خصصت الأول منها لتعريف مفهوم التداولية ونشأتها، ثم انتقلت في المبحث الثاني إلى رصد مظاهر الاهتمام بالسياق وبمستوياته وأنواعه عند البلاغيين (الجاحظ، عبد القاهر الجرجاني، أبو هلال العسكري، حازم القرطاجني،...)، في حين خصصت المبحث الثالث لإبراز مدى عناية النحاة بالسياقين المقالي والمقامي، وحرصهم على استحضاره أثناء تقعيدهم النحوي. أما المبحث الرابع فقد تحدثت فيه عن أهمية مراعاة السياق عند الأصوليين والمفسرين الذين لطالما استحضروه عند تأويلهم القرآن الكريم. أما ملامح حضور السياق في النظريتين اللغوية والنقدية الحديثتين، فقد خصصت لها المبحث الخامس من الفصل.

هذا وقد حاولت في الفصل الثالث من البحث المعنون بـ **"أثر المقصدية ودورها في بناء النظرية النقدية العربية بين القدامى والمحدثين"** تعقب مظاهر احتفاء كل من القدامى والمحدثين بالقصد، عند تأويل النصوص والخطابات، فقسمته وفقا لذلك إلى أربعة مباحث، تناولت في الأول منها تعريف القصد لغة واصطلاحا، ورصدت في الثاني منها أثر المقصدية في بناء النظرية النقدية العربية عند القدامى، مركزة على النقاد والبلاغيين الذين ظهرت ملامح عنايتهم بالقصد في مؤلفاتهم، ومنهم الجاحظ وابن طباطبا العلوي، وأبو هلال العسكري، في حين خصصت المبحث الثالث لإبراز أهمية مراعاة المقاصد عند علماء الأصول. ثم عرجت في المبحث الرابع على تعقب تصور المحدثين للقصدية، مركزة على بعض النقاد والتداوليين الذين اهتموا بآلية المقصدية اهتماما بالغا باعتبارها مفتاحا من مفاتيح التأويل، ومن بينهم محمد مفتاح، وطه عبد الرحمان، وعبد العزيز حمودة، ومحمد بازي، وإدريس مقبول.

وأما الفصل الرابع والأخير الذي عنونته بـ **"تداخل النصوص بين الإبداع والتأويل"** فقد خصصته للحديث عن آلية جوهرية لا تقل أهمية عن الآليات السابقة التي عرضت لها فيما سلف من الفصول، في تأويل النص والكشف عن عوالمه الكائنة والممكنة، وهي آلية

التناص التي أضحت استراتيجية إنتاجية تأويلية بامتياز، نظرا لقدرتها الهائلة على تصوير رؤيا الشاعر أو المبدع بصفة عامة من جهة، وعلى مساعدة المؤول في الكشف عن هذه الرؤيا والإمساك بخيوطها المنفرطة من جهة أخرى. وقد تتبعت في هذا الفصل تطور النظرة إلى هذه الظاهرة من الأحكام المعيارية الأخلاقية والعدائية إلى الأحكام الفنية الموضوعية، مستثمرة بذلك خلفية نظرية تقوم على جمالية التلقي، في شقها المتعلق بتاريخ الأدب.

وعلى هذا الأساس قسمت الفصل إلى أربعة فصول، خصصت الأول منها ـ بعد تقديم أشرت فيه إلى أن ظاهرة تداخل النصوص ضاربة بجذورها في القدم ـ لتتبع السرقات الشعرية، باعتباره المبحث الذي تطرق فيه القدماء بتفصيل لمسألة تداخل النصوص، وقد اقتصرت في هذا المحور على نماذج من النقاد، دون غيرهم مثل القاضي الجرجاني وابن وكيع التنيسي وابن رشيق وابن الأثير، لأنهم فصلوا في أنواع السرقات ووجوهها ومستوياتها ومحمودها ومذمومها من جهة، ولأنهم قدموا إسهامات نوعية في هذا الباب من جهة أخرى، وكذلك لأنهم يجيبون الأسئلة التي كانت مشكلة لأفق توقعهم آنذاك، والتي من خلالها تناولوا هذه الظاهرة بالدراسة والنقد.

ثم انتقلت في المبحث الثاني إلى عرض تصور النقاد العرب المحدثين لظاهرة تداخل النصوص التي عبروا عنها بتسميات مختلفة منها التناص ومنها التعالي النصي ومنها النص الغائب، وغيرها من التسميات التي وإن اختلفت في سطحها فإنها تتفق في جوهرها من حيث تأكيدها أن التفاعل بين النصوص سمة لصيقة بالإبداع في كل زمان ومكان. وأن تأويلها يستدعي استحضار تلك النصوص التي تدخل معها في تناص من أجل الكشف عن تجربة المبدع وعن رؤياه، وقد ركزت على النقاد العرب المحدثين الذين بنوا تصوراتهم للمسألة على أسس علمية موضوعية تنم عن نضج ووعي بدور هذه الخصيصة النصية في عمليتي الإبداع والتأويل، ومنهم محمد مفتاح، وعبد الله الغذامي، ومحمد بنيس، وسعيد يقطين...

وبما أن مسألة تداخل النصوص قاسم مشترك بين جميع الأعمال الأدبية قديمها وحديثها، وبما أن الاهتمام بها قد كان حادا وقويا في النقدين القديم والحديث معا، فقد كان لابد أن نوضح طبيعة العلاقة التي تجمع بين مبحثي السرقة والتناص، وهو ما تطرقنا له في المبحث الثالث، حيث عرضنا لأهم المواقف التي اتُخِذت من هذه المسألة.

فمن النقاد من أنكر إمكانية التعالق بين السرقة والتناص جملة وتفصيلا مادام لكل منهما بيئة مختلفة عن الأخرى، ومنهم من ألح على أن القدامى حينما طرقوا مبحث السرقات، كانوا متوغلين في صلب الممارسة التناصية، ثم عرضنا لموقفنا الشخصي من طبيعة العلاقة بين المبحثين، حيث حاولنا أن نقيس عمليا وتطبيقيا مدى التمايز والاختلاف بين الظاهرتين، من خلال تتبع تطور تلقيات أبيات المتنبي في الحكمة التي انطلقت من ظاهرة التداخل النصي.

ثم ختمت البحث بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

خامسا: الصعوبات التي واجهتني:

بما أن هذا الموضوع خصب ومتشعب، فقد واجهتني بعض الصعوبات التي لم تسلبني متعة البحث والتنقيب، خاصة وأن الأستاذ الكريم المشرف الدكتور "محمد مساعدي" قد كان له الفضل الكبير بعد الله سبحانه تعالى في تذليل العديد من هذه الصعوبات، حيث كان حريصا على عقد لقاءات مكثفة وهادفة معي كنت أستفيد منها في كل لقاء، مما ساعدني كثيرا على تجاوز كافة الصعوبات التي كان من أهمها تعدد الخلفيات والمرجعيات التي ينبني عليها النشاط التأويلي، وشساعة المتن المدروس الذي يستعصي على الحصر والضبط، مما فرض علي الانفتاح والاطلاع على مختلف الحقول المعرفية التي تعتمد الفعل التأويلي مثل النحو، والبلاغة، والأصول، والنظرية النقدية القديمة والحديثة، وانتقاء ما يمكن أن ينسجم مع موضوع البحث وتصوره، هذا فضلا عن أن هذه الآليات لم تكن مقدمة معروضة في المتون المعتمدة القديمة والحديثة على طبق من ذهب، بقدر ما كانت مضمرة متفرقة في كتب اللغة، والبلاغة، والنقد، والتفسير، والأصول، وعلوم القرآن، قديما، وفي الكتب اللسانية، والتداولية، والفلسفية، والنقدية ذات الخلفيات المعرفية المختلفة حديثا، وهو أمر تطلب مني جمعها، وتصنيفها، والمقارنة بينها وفق رؤية منهجية واضحة متكاملة.

وقد حاولت تخطي هذه الصعوبات من خلال حصر المتن المدروس، واعتماد نماذج معينة ظهر لي حرصها على اعتماد الآليات التي رأيتها مفاتيح تأويلية ناجعة وفعالة في مقاربة النصوص الأدبية والدينية وغيرها، وأنها تنسجم والتصوّر العام للبحث، وكذلك من

خلال الاكتفاء ببعض الآليات دون سواها على أمل العودة إليها في بحوث مستقبلية بإذن الله. كما أن صحبة أستاذ مشرف كريم علما، ونبيل خلقا كانت كفيلة بتذليل العديد من الصعوبات، وتوضيح الكثير من الجوانب التي كانت تظهر لي غامضة مبهمة.

سادسا: نتائج البحث:

لقد سعت فصول ومباحث هذا البحث إلى استخلاص الآليات والضوابط التأويلية التي اعتُمِدت في المنظومة العربية القديمة والحديثة، وخاصة في مجال تأويل النصوص الإبداعية الأدبية، وتتبع مدى التطور الذي لحق دراستها تنظيرا، واستثمارها تطبيقا.

ومن بين النتائج التي يمكن الركون إليها في خاتمة هذا البحث ما يلي:

ـ لقد تبين لنا من خلال تتبعنا لدلالات مصطلح التأويل اللغوية والاصطلاحية، سواء في المنظومة العربية أو الغربية، أن التأويل ممارسة شاقة تتطلب الدربة، والتدبّر، والمراس، وإعمال الفكر والنظر، وأنه نشاط يتطلب مهارات وكفايات تأويلية عالية، والاستناد إلى آليات وضوابط كفيلة بإسعاف المؤول، ومساندته في تجاوز ظاهر النص إلى باطنه من جهة، وبتثمين تأويله وتقويته بالحجة والدليل من جهة أخرى؛ فالتأويل المقنع المقبول هو الذي يكون معضدا بأدلة ومرجحات قوية تطوقه من بين يديه ومن خلفه.

ـ إننا لا نرى فرقا بين التفسير والتأويل، رغم إقرار بعض العلماء القدامى أن هناك فروقا عديدة بينهما، من حيث دلالة الأول على التدبر وإعمال الفكر، وتجاوز الظاهر إلى الباطن، ودلالة الثاني على التفسير السطحي المتعلق بالعبارات الواضحة الصريحة دون المبهمة المتشابهة، فنحن نرى على العكس من ذلك أنهما نشاطان أو ممارستان نصيتان هدفهما توضيح النصوص والكشف عن معانيها من خلال اعتماد آليات إجرائية وضوابط معينة، تعتبر عدة المحلل وزاده.

ـ إذا كان معنى التأويل في الثقافة العربية يدل على تجاوز المعنى الظاهر إلى المعنى الباطن من خلال التدبر، والمران، والترجيح المعضد بالحجة والبرهان، فإنه لا يخرج عن هذا المعنى في الثقافة الغربية، حيث يدل كذلك على التأويل الصارم والدقيق الذي يخضع لقواعد موضوعية وضوابط صارمة ودقيقة في تفسير النصوص، فقد شاعت الهيرمينوطيقا

الغربية بمعنى فن التأويل الذي يهدف إلى الكشف عن المعنى الثاني القابع في ثنايا المعنى الأول السطحي.

ـ لقد ارتبطت التأويليتان العربية والغربية معا في بداياتهما بالنص الديني، ثم تطورتا بعد ذلك لتصبحا منهجين في تفسير مختلف أنواع النصوص وتأويلها خاصة الأدبية، بعدما انتقلتا إلى مجال الدراسات الأدبية والنقدية، على يد العديد من النقاد والمؤولين الذين طوروا آليات اشتغالهما، وأقاموهما على أسس علمية ومنهجية دقيقة، وعلى جهاز مفاهيمي متين.

ـ إننا إذ نؤكد أهمية التأويل وضرورته باعتباره نشاطا يتوجه نحو النصوص كاشفا عن خفاياها وأسرارها، ودلالاتها الظاهرة والخفية، لا نقصد ذلك التأويل العبثي الذي يكرس النزعة العدمية، واللانهائية المطلقة للمعاني، كما دعت إلى ذلك التفكيكية، بل نقصد ذلك التأويل المسؤول والبليغ الذي يعتمد آليات إجرائية رصينة وناجعة، كفيلة باستنطاق النصوص والغوص في سراديبها، والكشف عن آليات التدليل فيها، فتبتعد تبعا لذلك بالمؤول عن الذاتية المفرطة والتقويل.

كما أننا لا ندعو بذلك إلى التأويل ذي النزعة الوثوقية الذي يعلي من شأن الأحادية والإطلاقية، فيدعي امتلاك الحقيقة، ويرفض كل معنى مخالف لما توصل إليه، لأن ذلك يتعارض مع جوهر النشاط التأويلي ذاته، وإنما ندعو إلى ذلك التأويل الذي يعتمد آليات إجرائية قوية تثمنه وتساعد المؤول في استخلاص أكبر قدر ممكن من الدلالات الكامنة في النص، ويعطي في الوقت نفسه قدرا من الحرية والذاتية دون مغالاة، فيقع بذلك بين النقيضين (الوثوقية أو الأحادية واللانهائية).

ـ إن للنص استراتيجية نصية بُني وفقها بشكل مقصود، وطريقة في التدليل اختارها مؤلفه دون سواها للتعبير عن أغراضه ومقاصده، كما أن للمؤول استراتيجية معينة وطريقة مخصوصة في التأويل، وهذا من شأنه أن يجعل المعنى متحققا في التفاعل بين الاستراتيجيتين، وليس في غلبة إحداهما على الأخرى.

ـ بما أن المعاني والأغراض تكون مجلَّلة مكسوة بألفاظ تعبر عنها، فتكون لها بمثابة الجسد للروح، فقد كان لزاما على المؤول أن ينضبط لخصوصية اللغة التي كتب بها النص،

وأن يراعي أساليبها وتراكيبها، ومستوياتها، بأن ينطلق في تأويله من البُنى اللغوية بمختلف مستوياتها المعجمية، والصوتية، والصرفية، والنحوية، والبلاغية، والدلالية، والتداولية، على اعتبار أن اللغة كيان مركب معقد لا يمكن الإحاطة به ـ نسبيا ـ إلا من خلال تناوله انطلاقا من هذه المستويات المتراتبة والمتكاملة فيما بينها، وخاصة حينما يتعلق الأمر بالنصوص الإبداعية التي تتوسل بلغة شعرية تعتمد تقويض المعاني الجاهزة وخلخلتها، والانزياح عنها من خلال المجازات والاستعارات والرموز والأساطير...، مما يجعل مهمة المؤول شاقة عسيرة، ويفرض عليه تقليب التراكيب، والأساليب، والتصويرات على مختلف أوجهها لعله يظفر من النص ببعض معانيه الغزيرة التي تقبع خلف لغته الزئبقية المنفلتة.

ـ إن البعد اللغوي النصي غير كاف في الوصول إلى دلالات النص العميقة، بل لابد أن يُعزَّز بعناصر السياق ومعطياته، وقد كان العلماء العرب واعين منذ القديم بأهمية السياق بنوعيه الداخلي والخارجي، وفاعليته الكبيرة في التأويل، لأنه كفيل بجلو اللبس عن الملفوظات، ونفض الإبهام والغموض عنها، لذلك اعتنى به كل من النحاة، والبلاغيين، والأصوليين، والمفسرين، والنقاد، كما أن النقاد المحدثين اعتبروه مرجحا وموجها تأويليا قويا من جهة، وعنصرا من عناصر الخلق الشعري من جهة أخرى.

ـ إن المقصدية تظل مفهوما جوهريا تأسست عليه النظرية النقدية العربية القديمة، وعلما الأصول والتفسير على حد سواء، فرغم أن النقاد لم يفردوا للحديث عن المقصدية أبوابا وفصولا في مؤلفاتهم، إلا أنهم كثيرا ما عرضوا لها في تحليلاتهم وتقعيداتهم وتقويمهم للنصوص الإبداعية نثرية كانت أم شعرية. فقد اعتنوا بشروط إنتاج الخطاب، ودعوا إلى الحرص على مشاكلة اللفظ للمعنى، وألحوا على ضرورة مراعاة السياق بأنواعه، وفصلوا في الحديث عن مستويات البلاغة، وألفوا الأسفار في أدوات الصناعة الشعرية، وكل ذلك من أجل التمكن من التعبير عن المقاصد بشكل مستقيم حتى يفهمها السامع ويتبينها حق تبين.

كما أنها كانت حاضرة بقوة لدى النقاد المحدثين، باعتبارها معطى مهما يساهم في بناء التأويل شريطة أن يُنطلق في استخلاصها من المعطيات النصية، مما يجعل النص متجددا ومتعدد الدلالات والإيحاءات بتعدد قدرات المؤولين وتمكنهم من اللغة ومن أساليبها وأفنانها.

ـ ورغم إلحاحنا على أن المقصدية لطالما كانت حاضرة في مصنفات علمائنا العرب، واجتهاداتهم النقدية، وتقعيداتهم اللغوية والبلاغية؛ حيث اعتبروا التعبير عنها الغاية من الكلام والمراد من الخطاب كيفما كان نوعه يوميا، أم أدبيا، أم شرعيا، إلا أن ذلك لا يعني أنها الآلية الأوحد المعتمدة في عمليتي الانتاج والتلقي، بقدر ما يمكن اعتبارها مجرد آلية أو ضابط يوجه المتكلم والسامع على حد سواء في عملتي إنتاج النص وتلقيه، إلى جانب مجموعة من الآليات والضوابط التي تثمنها وتدعمها، مثل آليتي السياق والتناص والاستراتيجية النصية والمعرفة المشتركة، وغيرها من الآليات التي دعا النقاد المحدثون لمراعاتها عند استخلاص المقاصد.

ـ إن الدينامية اللغوية أو الاستراتيجية النصية التي يبنى بها النص لا تعبر دائما بحياد وإخلاص عن مقاصد مؤلفها، بل إنها قد تتجاوزها أحيانا فتدفع المؤول دفعا إلى تبني تأويل مخالف لمقصدية صاحبه، كما أكد على ذلك العديد من النقاد المحدثين (ومنهم محمد مفتاح)؛ ذلك أن هذه الاستراتيجية النصية، وخاصة في شقها المعجمي، قد تخون المبدع في التعبير عن غرضه، فتفضح مقاصده اللاواعية، وتكشف نيته الضمنية التي عبر عنها بشكل لاشعوري، مما يجعل عملية تأويل النص واستخلاص مقاصد المؤول بالرجوع إلى بنيته عملية نسبية احتمالية.

ـ لقد تم الانسلاخ في مجال النقد الأدبي تدريجيا من النزعة الوثوقية، التي تنطلق من مبدإ امتلاك حقيقة النصوص المطلقة، ومن الرغبة الجامحة في رسم الحدود المحظور الخروج عنها أو تجاوزها أثناء عملتي الإبداع والتأويل، إلى النزعة النسبية التي تنسف أحادية المعنى وتمنح كلا من المؤول والقارئ قدرا غير يسير من الحرية، خاصة مع التأويلية المعاصرة ـ سواء العربية أو الغربية ـ التي لم تعد تعتبر المعنى كامنا بشكل نهائي في النص ولا في ذهن القارئ، بل أصبحت تنظر إليه باعتباره حصيلة تفاعل بينهما (أي بين النص والمتلقي)، فالمعنى يوجد في تلك النقطة التي يلتقي فيها النص بالقارئ فيتفاعلان لدرجة التلاحم أحيانا.

فقد رأينا عند عرضنا للأسس اللغوية التي ينبني عليها التأويل، كيف تطور تلقي الشعر العربي من اعتباره متنا أو مادة لبناء قواعد اللغة وحصر المتن الصالح للاستشهاد

على صحة القواعد التي صاغها النحاة، إلى اعتباره وسيلة يتم من خلالها إثبات إعجاز القرآن الكريم وحمايته من أصحاب الملل والنحل الذين شكلوا خطرا عليه من الداخل، خاصة بعد ظهور بعض الفرق التي ذهبت في التأويل مذهبا باطنيا مغاليا يصل حد الشرك أحيانا، كما فعلت الفرقة الباطنية.

لذلك حاول البلاغيون صياغة قواعد إنتاج صارمة كفيلة بتحقيق البلاغة والإفهام. وهي قواعد لا ينبغي الخروج عنها أو تجاوزها حسبهم؛ فكانت بذلك النظرية الشعرية أو الأدبية العربية القديمة امتدادا للمنهاج الذي رسمه القدامي، بلاغيين ولغويين ونقادا، ومفسرين،...إلخ لفهم القرآن الكريم، وضبط تأويله ضبطا حاسما، لا يسمح للمؤولين والمفسرين بقدر كبير من الحرية، التي من شأنها أن تنحرف بتأويل النص القرآني عن غاياته ومراميه، وعن مقاصده الكبرى التي أتت الشريعة من أجل تحقيقها. فبعدما استقر العلماء العرب على قوانين وضوابط، تضبط تفسير القرآن الكريم وتأويله تحركهم خلفية دينية وكلامية (إما أشعرية أو معتزلية،...)، وفلسفية، امتد ذلك إلى حقل الدراسات الأدبية، وأصبحت هذه الآليات تستخدم لتأويل النص الأدبي وكشف دلالته

إلى أن أصبح تلقي الشعر مع المحدثين الذين انفتحوا على المناهج الغربية الحديثة، وخاصة التي أعلت من سلطتي النص والقارئ، عملية تشاركية يتذاوت فيها النص والمتلقي، فينتجان تأويلا نسبيا قابلا للتعديل والتجاوز، على اعتبار أنه مجرد محاولة ضمن محاولات عديدة قد تكملها حينا وقد تتجاوزها، بل وتنسفها أحيانا.

فلم تعد النصوص محكومة بأن تنتج وفق قالب جاهز، يقيدها بل أصبح التشظّي والانزياح والانفتاح والتجدد سمتها الجوهرية، والأساس الذي ترتكز عليه.

ـ رغم اختلاف الخلفيات المعرفية والمنطلقات والأهداف التي انطلق منها كل من القدامى والمحدثين في تصورهم للآليات، بحيث حكمت تصور القدامى النزعة البيانية، في حين حكمت المحدثين النزعة التأويلية، مما أدى إلى النظر إلى هذه الآليات واستثمارها بكيفيات مختلفة، إلا أن ذلك لا يؤثر على كونها آليات ومعززات قوية استطاعت أن تضمن

لنفسها الاستمرار والامتداد إلى الحقل النقدي المعاصر، كما أن هذا الامتداد والتطور في حد ذاته يعد دليلا على ديناميتها وقابليتها للتطوير والتطعيم.

ـ إن تداخل النصوص سمة لصيقة بالنصوص، قديمها وحديثها، عربيها وغربيها، فهي صفة لا يمكن لأي نص أن يدعي السلامة منها، وقد ارتبط الاهتمام بها قديما ضمن مبحث السرقات الذي انبنى على أساس أخلاقي الهدف من الملاحاة والفضح والإفحام والانتقاص من الشعراء، وخاصة المولدين أو المحدثين، فقد تضاعف الاهتمام بقضية السرقات حينما اشتد الصراع بين القدامى باعتبارهم الأصل والسباقين إلى كل معنى شريف بكر، والمحدثين باعتبارهم الفرع الذين لا يملكون إلا التقليد، والسير على منوال سابقيهم، انطلاقا من مبدإ أن السابق لم يترك للاحق شيئا، ورغم إقرار بعض النقاد القدامى بحتمية التوارد ووقوع الحافر على الحافر، والاستعارة من الغير، إلا أنهم لم يستطيعوا التخلص من ذلك الشعور الذي يعتبر تداخل النصوص (السرقة عندهم) وصمة عار يبررنوه، ويلتمسون الأعذار للشاعر الذي ثبتت لهم سرقته متى سمح لهم المقام بذلك.

أما عند المحدثين، فقد نُظر إلى ظاهرة تداخل النصوص، نظرة مختلفة تماما، حيث أصبحت هذه الصفة من سمات الشعرية، ومن مظاهر الأدبية في النص، فسعى الشعراء سعيا حثيثا إلى اعتمادها استراتيجية نصية يبنون من خلالها نصوصهم، ويعبرون من خلالها عن تجاربهم ورؤاهم، واستشرافاتهم، ويضمنون باعتمادها العالمية بل والكونية لإنتاجاتهم حيث وسعوا من دائرة المتون التي تناصوا معها، فلم يقتصروا على التناص مع نصوص من جنس أعمالهم بل تجاوزوها إلى النصوص الشعبية والنثرية والأساطير، وإلى الثقافة العالمية عموما. وهو ما فرض بالضرورة على المؤولين الانطلاق من ظاهرة التناص باعتبارها آلية تأويلية فعالة لا يمكن الإمساك بالخيوط المشكلة لتجربة الشاعر إلا من خلال تتبع تجلياتها وتمظهراتها ومستوياتها في النص موضع التأويل.

ـ إننا إذ نلحّ على نجاعة هذه الآليات التي عرضنا لها في فصول البحث، مؤكدين أهميتها وضرورة مراعاتها عند تأويل النصوص، لا ندعي أنها تحضر مستقلة منفصلة عن بعضها البعض، إذ لا يمكن الاقتصار على إحداها بشكل معزول عند تأويل نص من النصوص، لأن من شأن ذلك أن يضيء لنا جانبا واحدا ضئيلا من جوانب النص، فيتجلى

للعيان كالجسد المعاق الذي بتر طرف من أطرافه، كما أن الاعتماد على آلية وحيدة من شأنه أن يوصل المؤول إلى نتائج متناقضة في كثير من الأحيان. بل إننا نرى أن هذه الآليات تحضر مجتمعة متضافرة، فتنثال على المؤول بشكل متلاحم ومتكامل، مادام النص مكونا من بُنى لغوية، ومن مقصدية، ومن سياق أنتجه، ومن نصوص أخرى يتناص معها.

كما أننا لا ندعي أن هذه هي الآليات الوحيدة التي تم اعتمادها في تلقي النصوص وتأويلها بل هناك العديد من الآليات التي لازالت في حاجة إلى الكشف، منها الانطلاق من ثنائية الظاهر والباطن، والانطلاق من التمييز بين اللغة الشعرية الأدبية واللغة اليومية المباشرة، وكذا ضرورة توفر القارئ على ثقافة موسوعية من شأنها أن تساعد القارئ على فهم النص في مختلف أبعاده. وهذا يعني أن بحثي لا يدعي الشمولية والإحاطة بجميع الآليات بقدر ما يعني أنه مجرد مدخل تمهيدي لبحوث مستقبلية، ستتجاوز الدراسة النظرية إلى دراسات تطبيقية تؤكد فاعلية هذه الآليات وتثبت ديناميتها، وقابليتها للتطوير والتطعيم.

ـ إن التراث أساس يجب الارتداد صوبه والانطلاق منه لبناء حاضر يتشرب الماضي وينفتح على المستجدات الثقافية والعلمية، لا الاكتفاء به والتقوقع داخله، تحت شعار "ليس في الإمكان أفضل مما كان"، تماما كما أن منجزات العقل الحديث يجب ألا تؤخذ كلها وبشكل حرفي على أنها صالحة لأن تستثمر في تعاملنا مع التراث، وخاصة الإبداعي منه، لا لشيء إلا لأنها جديدة، إذ ليس كل جديد نافعا، كما أنه ليس كل قديم متجاوزا، بل لابد من تكييف منجزات العقل الحديث وخاصة الغربي مع خصوصية منظومتنا العربية، ومن ثم فإن الجهود ينبغي أن تنصب على استثمار معطيات التراث، وتطويرها وتطعيمها بمعطيات الدرس الحديث بما يخدم النصوص، ويحقق التفاعل المثمر البنّاء معها.